العرب
الجمعة 2021/09/24
السنة 44 العدد 12189

قطر تواصل مساعدة طالبان لكن مقابل ماذا؟

الدوحة تحظى بنفوذ في أفغانستان يؤهلها للظفر باستثمارات ليثيوم البطاريات، نفط وغاز المستقبل

طريق معبدة

الثروة التي تجلس عليها طالبان بعد سيطرتها على أفغانستان، تفسر بحسب مراقبين الاهتمام القطري المبالغ فيه بالملف الأفغاني، الذي بدأ بتنظيم حوار بين الحركة والحكومة السابقة ويتواصل لإقناع العالم باحتواء الحركة.

نيويورك – تقود قطر حملة علاقات عامة إقليمية ودولية لاستيعاب التغيير في أفغانستان والاعتراف بحكومة طالبان، تجعلها بالنسبة للحركة قارب النجاة الوحيد من العزلة التي لا تزال تحيط بها حتى الآن، جراء التردد الدولي في الاعتراف بها.

ويرأس هذه الحملة أمير البلاد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، ما يعكس أهمية الملف الأفغاني بالنسبة إلى قطر والذي يبدو واضحا أنه يتعدى الوساطة إلى طموحات البلاد للظفر بصفقات في أفغانستان، خاصة في قطاع المعادن الثمينة التي يوصف بعضها بأنها نفط وغاز المستقبل.

حملة العلاقات العامة لصالح طالبان، والتردد الدولي في الاعتراف بحكومتها في أفغانستان يوفران لقطر فرصة فريدة بأن تحظى بنفوذ واسع النطاق في هذا البلد. كما يفتحان أمامها فرصا للاستثمار تعثرت حتى الولايات المتحدة في الأخذ بها بسبب انشغالها المتواصل بالنزاع المسلح مع حركة طالبان.

ومثلما سعى الشيخ تميم إلى دعوة دول العالم، في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى استيعاب الحركة والحوار معها بدلا من عزلها، فإن وزير خارجيته الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني قام بجولة شملت إيران وباكستان وتركيا وروسيا وأفغانستان للنظر في سبل الدعم التي يمكن توفيرها لضمان الاستقرار في أفغانستان ودعم حكومتها الجديدة.

الشيخ تميم شدد أمام الأمم المتحدة على "ضرورة استمرار الحوار مع طالبان لأن المقاطعة لا تؤدي إلا إلى الاستقطاب وردود الفعل، في حين أن الحوار يمكن أن يأتي بنتائج إيجابية".

بينما شدد الشيخ محمد بن عبدالرحمن خلال كل فصول جولته على أن ضمانات الاستقرار في أفغانستان تستوجب تقديم الدعم لحركة طالبان واحتوائها وتشجيعها على الاعتدال.

وزاد على ذلك بالقول خلال اجتماع وزاري افتراضي على هامش الدورة الـ76 للجمعية العامة للأمم المتحدة، إن بلاده تدعم مطالب الأفغان بالاستقرار والتنمية والسلام، وإنها "تؤمن بأن السلام الشامل والمستدام هو المفتاح الرئيس لوقف الأزمة الإنسانية التي تعيشها أفغانستان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي مقدمتها حق التعليم للجميع".

وتشكل صناعة التعدين، ومنها استخراج مادة الليثيوم، التي تعد "نفط وغاز المستقبل" إحدى أهم ركائز الاهتمام بالنسبة إلى قطر. ويشكل احتلال مركز رئيسي لاستغلال هذه الثروة التي تقدر قيمتها بنحو ثلاثة تريليونات دولار أحد أهم أسباب السباق الذي تتصدره الدوحة الآن، بين منافسين آخرين مثل الصين وتركيا والولايات المتحدة نفسها.

> **حملة العلاقات العامة لصالح طالبان والتردد الدولي في الاعتراف بها يوفران لقطر فرصة كي تحظى بنفوذ واسع في البلد**

وتشمل المعادن النادرة، التي تعد حجر الزاوية في الصناعات التكنولوجية الحديثة، السيريوم، والنيوديميوم، وعروق الألمنيوم، والذهب، والفضة، والزنك، والزئبق، والليثيوم. وهذا الأخير، ضروري لإنتاج السيارات الكهربائية وإلكترونيات الطائرات وبطاريات الطاقة المتجددة، وهو موضع تنافس شديد بين الولايات المتحدة والصين، للسيطرة على أهم جزء في سلاسل إنتاج الطاقة النظيفة، وذلك وسط الضغوط المتزايدة من أجل الحدّ من الانبعاثات الضارة بالمناخ، التي تسببها مصادر الطاقة التقليدية. وكلما ترددت دول العالم في فتح الأبواب أمام طالبان، اتسعت الفرص أمام قطر لتكون هي جسر العبور الرئيسي أمام الاستثمارات في أفغانستان.

الدوحة تحاول في الوقت نفسه أن تجمع بين هذا الطموح وبين دفع حركة طالبان إلى إظهار المزيد من الاعتدال. لاسيما وأن الاستثمارات التي تعطلت لعشرين عاما، يمكن أن تتعطل من جديد إذا ما اتضح أن أفغانستان عادت لتكون مصدر تهديد للخارج أو حتى مصدرا للأخبار الداخلية التي تثير الامتعاض، وتحول دون الاعتراف بحكومة طالبان، وتحول بالتالي دون إقامة علاقات تجارية مثمرة.

أمير قطر قال أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة إن "على المجتمع الدولي مواصلة الحوار مع طالبان، وفصل المساعدات الإنسانية عن المسارات السياسية في أفغانستان، وحماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان".

وفي المقابل شدد وزير خارجيته على أنه لا يمكن السماح بتحول أفغانستان إلى "أرض للمنظمات الإرهابية، وأنه من غير المقبول أن نرى أي معاملة سيئة للنساء في أفغانستان".

الجمع بين تسويق طالبان للمجتمع الدولي، وبين دفعها إلى ممارسة الاعتدال قد يبدو صفقة معقدة بالنظر إلى التباعد الشديد في المفاهيم والاعتبارات والأولويات بين الطرفين، إلا أن قطر تبدو في وضع يؤهلها للدخول في "مغامرة ناعمة"، ولو كانت غارقة بالمخاطر.

فمن ناحية، تحتضن قطر المكتب السياسي لحركة طالبان منذ عدة سنوات وساهمت في إدارة المفاوضات بين قيادة الحركة وبين الولايات المتحدة، مما جعلها جسرا موثوقا به بين الطرفين.

ومن ناحية أخرى، فإن انسحاب العديد من السفارات الأجنبية إلى الدوحة جعل العاصمة القطرية تبدو وكأنها العاصمة الأفغانية البديلة. وتأمل الدوحة أن تبقى مركزا رئيسيا للحوار بين أفغانستان ودول العالم الأخرى.

ويُتبين من سجل المخاطبات القطرية بين حركة طالبان والمجتمع الدولي نوعان من التحذيرات، الأول يتوجه إلى طالبان لكي يطالبها بممارسة الاعتدال. والثاني يتوجه إلى المجتمع الدولي لكي يطالبه باحتواء هذه الحركة وتشجيعها على الاعتدال.

والسبب الذي يجعل من هذه المخاطبات مغامرة محفوفة بالمخاطر، هو أن البون لا يزال شاسعا أمام حركة طالبان لتكون شيئا آخر غير ما يعرفه العالم عنها. كما أن فقه التطرف، إن لم يكن رعاية تنظيمات مثل "القاعدة" و"حقاني" لا يزال هو "الثقافة" التي تريد طالبان أن تعود لتفرضها على أفغانستان، وهي ثقافة لم تفتأ تثير الأزمات، وتبدد الانطباعات المتفائلة بإمكانية التعامل مع الحركة.

السؤال الذي قد يواجه الدوحة، وبقية العواصم الدولية، هو هل تغني الاستثمارات في معادن أفغانستان، عن النظر في "معادن الثقافة الطالبانية"؟

الجواب بالنسبة إلى الولايات المتحدة كان حربا استمرت عشرين عاما، لا تحققت فيها استثمارات ولا تغيرت فيها طالبان.

أسواق العالم الثالث غير جاهزة للطاقة النظيفة

جوزيف دانا
كبير المحررين في نشرية «اكسبوننشال فيو» التكنولوجية

مع تحسن وتيرة التطور التكنولوجي وانخفاض أسعار الطاقة المتجددة، يأمل الكثير من الدول النامية في التحول إلى الطاقة النظيفة، وتتنافس الصين والولايات المتحدة، على وجه الخصوص، على السيطرة على أسواق تلك الدول، لكن لكلا البلدين قراءات وتقديرات بعيدة كل البعد عن الحقيقة، وتعكس تلك التقديرات المغلوطة مدى صعوبة التحول إلى الطاقة المتجددة. ويعتمد تبني الطاقة النظيفة على نطاق واسع في الدول النامية إلى حد كبير على تحديث البنية التحتية لنقل تلك الطاقة، وهو موضوع شائك ومعقد، وقد تم تجاهلها لفترة طويلة، كما تم تجاهل توليد الطاقة المستدامة.

وتقود الصين الحراك نحو الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط وأفريقيا من خلال سلسلة من الشراكات والمشاريع مع اللاعبين الرئيسيين في قطاع الطاقة النظيفة، على سبيل المثال اشترت "شركة تشاينا ثري جورجز كوبريشن" المملوكة للحكومة الصينية مؤخرًا مطور طاقة الرياح والطاقة الشمسية "ألكازار إنرجي بارتنرز" والواقعة في دبي، وتقدر قيمة الصفقة بـ500 مليون دولار، وستعطي تلك الصفقة للصين موطئ قدم كبير في قطاع الطاقة النظيفة في الشرق الأوسط.

وتشعر الصين أن هناك قدرًا كبيرًا من الأموال التي يمكن جنيها من تعطش الدول النامية إلى ابتكارات الطاقة النظيفة، فمثلاً، شراكة الصين الأخيرة مع شركة النصر لتصنيع السيارات في مصر لاختبار السيارات الكهربائية المصنوعة في الصين، حيث تستورد شركة النصر للسيارات الكهربائية سيارات من شركة "دونغفينغ موتور" الصينية لبدء مشروع مشترك سيشهد في ختامه تجميع سيارات الشركة الصينية في مصر. وفي الوقت الراهن يتضمن البرنامج اختبار السيارات بالتعاون مع "أوبر"، ولكن كون مصر هي ثاني أكبر سوق للسيارات في الشرق الأوسط، بعد المملكة العربية السعودية، فمن المفهوم سبب اهتمام شركة "دونغفينغ موتور" الصينية بها.

ولكن هناك تحذير وحيد، حيث سيتساءل من يعرف وضع الشارع المصري، كيف سيتم شحن أسطول من السيارات الكهربائية المملوكة لعامة الشعب، سواء تم استيرادها من شركة "دونغفينغ موتور" أو من "أوبر"؟ فهل تعج أحياء القاهرة بمحطات الشحن الكهربائي للسيارة؟ "سؤال تهكمي" من الصعب تخيل ذلك، وهذا غيض من فيض.

بدورها تخلت حكومة الولايات المتحدة عن دعمها لمشاريع البنية التحتية للطاقة كثيفة الكربون في جميع أنحاء العالم، وفي وقت سابق من هذا العام، قررت إدارة جو بايدن سحب التمويل الأميركي للمشاريع كثيفة الكربون، حيث قال وزير خارجيته أنتوني بلينكن لمؤسسة تمويل التنمية الأميركية إن تقييد المساعدات لمشاريع البنية التحتية للطاقة عالية الكربون سيكون وسيلة قوية لمعالجة أزمة المناخ، وسيساعد في دفع الاستثمار نحو حلول تساعد المناخ.

وظاهرياً، يبدو قرار بايدن متزنا ولا يختلف عليه اثنان ولكن عند التأمل في تبعات ذلك القرار نلاحظ بأن التركيز على خلق تكنولوجيا متقدمة سيؤدي إلى إهمال الاستثمار في مجال إمدادات الطاقة.

والتحدي القائم هو التحدي المرتبط بالبنية التحتية لنقل الطاقة النظيفة وتوزيعها، فإذا أخذنا أفريقيا كمثال، فهي تفتقر إلى نظام شبكة قوي وواسع النطاق، فمن الجيد الحديث عن التركيز على توليد الطاقة النظيفة، ولكن ماذا عن كيفية توزيع تلك الطاقة بعد إنتاجها؟

تشير التقارير إلى أن عدد الأشخاص الذين يفتقرون إلى إمدادات الكهرباء في القارة يصل إلى 600 مليون شخص، وهذا يفوق عدد سكان أميركا الشمالية والوسطى معًا.

ويكشف كل من النهجين الأميركي والصيني عن عجز في فهم ما تحتاجه الأسواق للتحول إلى الطاقة النظيفة، ومن الرائع المشاركة في مشاريع الطاقة النظيفة الكبرى واختبار السيارات الكهربائية في شوارع القاهرة، ولكن لن يُشعل أيّ من تلك المحاولات ثورة الطاقة النظيفة، ما دمنا عاجزين عن نقل تلك الطاقة بين الدول، فكيف ستحصل محطات شحن السيارات الكهربائية على سعتها من الطاقة؟ وبكل صراحة، من دون تفاني في بناء شبكات نقل وتوزيع الطاقة النظيفة، فلن يتم إنجاز أيّ تقدم في مجال توليد الكهرباء النظيفة.

> **من الرائع المشاركة في المشاريع الكبرى للطاقة النظيفة واختبار السيارات الكهربائية في شوارع القاهرة، ولكن لن يُشعل أيّ من تلك المحاولات ثورة الطاقة النظيفة، ما دمنا عاجزين عن نقل تلك الطاقة بين الدول**

والأسوأ من ذلك أن هذا يهدد بتفاقم الانقسام بين العالم المتقدم والنامي، حيث تسارع الحكومات والقطاع الصناعي في العالم الغربي وقارة آسيا، بتوليد الطاقة النظيفة مع فرض استخدام السيارات الكهربائية خلال 20 – 30 عامًا. ومع ذلك، ستستمر أماكن مثل أفريقيا في الاعتماد على محرك الاحتراق الداخلي إلى ما بعد عام 2050، وكون شركات تصنيع السيارات الرائدة في آسيا وأوروبا وأميركا الشمالية تتجه بشكل متزايد نحو تصنيع السيارات الكهربائية، فهذا يعني أن متوسط عمر السيارات التي تعمل بالوقود الأحفوري في أفريقيا سوف يرتفع، ومن المعروف أن السيارات القديمة أكثر تلويثا للبيئة.

ويحتاج العالم النامي، وأفريقيا تحديدا، إلى بنية تحتية أساسية في شكل أنظمة شبكات كهربائية بصورة أفضل مما هو عليه الحال، بالإضافة إلى توليد الطاقة النظيفة وفق تقنيات حديثة، لأن أساس شبكة الطاقة قد تعرض للتلف في العديد من البلدان، ممّا يعني أن مشاريع الطاقة المتجددة لن تعمل على نطاق واسع. فإذا كانت جنوب أفريقيا، وهي الدولة الصناعية الأولى في القارة السمراء، تكافح مع أساسيات البنية التحتية للطاقة، فتخيّل الوضع في دول مثل تشاد أو مالي، وعليه، إذا كانت الولايات المتحدة والصين جادتين بشأن الطاقة المتجددة، سواء للتعامل مع التغير المناخي أو لأغراض تجارية، فعليهما البدء ببناء أساسيات البنية التحتية للكهرباء.

وعقارب الساعة مستمرة في دورانها مع تزايد أعداد السكان في دول العالم الثالث المتوقع خلال العقود المقبلة وتزايد أخطار الكوارث المرتبطة بالمناخ، وسيؤدي الفشل في تلبية احتياجات الجنوب العالمي بالكامل إلى تبخر أيّ مكاسب تم تحقيقها في الشمال المتقدم، ويجب أن ترى الاقتصادات الرائدة في العالم أن مصلحتها لا تتعارض مع مصالح الدول الفقيرة.

المصدر: سنديكيشن بيرو